

بطريق التوزيع والاقسام باعتبار الاحوال فلا بد ان
 يتوجه في طريق التصريح وما كان كذلك لا يتغير
 موضعها وقولها وهو ولو كان هذا اي ولو كان
 هذا الكلام في الطلاق وهو غير مدخولات وما كان
 الزوج قبل البيان سقط من مهر الخاخر معه
 ومن مهر الثانية ثلاثة اشياء ومن مهر الداخل
 ثلثه وهي مسئلة الزيادة ان يتزوج بها محمد عليهما
 حيث اختلفت فيما كلفه نصيب الداخلة والخارج
 وصورة المسئلة واحدة وانما من الصدق بخلاف
 الربيع من التصديق المستحب والطلاق سقوطا
 على التصديق المستحب بالثبوت في احوال
 الثاني فقبل هذا قول محمد ولا يكون محتمل
 لان عندنا يسقط ربه وقيل هو قولنا انما
 فلا مد من الفرق بين العتق والطلاق في بيان
 الثابت في العتق بمنزلة المكاتب لانه حين
 تكلم كان له حق البيان وصرف العتق اليها
 سواء من الثابت والخارج فيما دام له حق البيان
 كان كل واحد من العبد من حر من وجه عينا من
 وجه فان اكان الثابت كما مكاتب كان الكلام
 الثاني صحيحا من كل وجه لانه دار بين المكاتب
 الا انه اصاب الثابت منه الربيع والداخل العتق
 لما قلنا فاما الثابت في الطلاق فيزداد بين
 يكون من جهة وبين ان تكون اجنبية لان الخارج
 اذا كانت المرددة بالاجابة الاول كانت اجنبية
 الاجاب الثاني جعلت اجنبية من وجهها وجه

وضع

Copyrighted material

ر